

---

# The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges, Dr. Mohamed A. Ramady

---

الرمادي: الخليج سيواجه تحدي بيع البترول والكهرباء بأسعار السوق

---



د. محمد الرمادي

08:24 م

20

فبراير

2013

## بوابة الشرق- محمد دفع الله

قال د. محمد الرمادي أستاذ المالية والاقتصاد بجامعة الظهران للبترول والعادن والخبير الدولي في مجال التمويل الإسلامي إن الدول الخليجية تواجه تحديات كبيرة في مجال الطاقة ولن تتمكن هذه الدول من تجاوز هذه التحديات إلا بتغيير التعامل الذي تعطيه لبعض القطاعات في الدولة إذ أن الحكومات الخليجية تقدم للمواطن الخليجي البترول والغاز والكهرباء ليس بسعر السوق الحقيقي.

وتساءل في التصريح الذي أدلى به لـ الشرق عن إمكانية استمرارية دول الخليج في دعم احتياجات المواطنين من البترول والكهرباء والغاز؟ ومدى ضمان الحكومات الخليجية لأسعار بترول مرتفعة دائماً.

وأعرب عن مخاوفه من حدوث تغيرات في مجال الطاقة تدفع الحكومات الخليجية من تقديم هذه الخدمات للمواطن الخليجي بسعر السوق ووقتها سيحتج المواطن من وقف الدعم للبترول والغاز والكهرباء.. ويرى أن وقف الدعم لا مبرر له طالما ظل يتلقاه باستمرار.

وقال إن المشكلة التي ستواجهها الدول الخليجية عند انخفاض البترول مستقبلاً هي كيف توقف الدعم مع عدم تأثر الفئات الفقيرة وقال إن المملكة العربية السعودية بعد عدة سنوات سيكون حجم صادراتها أقل من الحجم الحالي في وقت سيكون الطلب على الطاقة أكثر.

وشدد على ضرورة ان تقوم الحكومات الخليجية بعملية توعية للأجيال الحالية حتى يعرفوا كيفية التعامل وقتها عندما يتم بيع اسعار الطاقة بالاسعار الحقيقية.

وكان الدكتور الرمادي يتحدث في ندوة "الاتحاد الخليجي والاعتماد على الطاقة"، التي نظمها برنامج دراسات الخليج — بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر يوم أمس الأربعاء حضرها عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والمهتمين بالشأن الخليجي.

وتحدث الدكتور الرمادي عن التحديات التي تواجه دول الخليج على المدى القصير والطويل في مجال الطاقة وأمنها وتأثير ذلك على المنظومة السياسية والبشرية بدول مجلس التعاون، كما تحدث عن أهمية تفعيل الشراكة الخليجية لإقامة منظومة خليجية قادرة على مجابهة التحديات المتصاعدة في مجالات أمن الطاقة بما في ذلك المنافسة المحتملة من أسواق أخرى وضعف الطلب على الطاقة بفعل العوامل الجيو سياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم.

وقال د. الرمادي إنه من المتوقع أن يشهد الطلب المحلي على الطاقة نمواً كبيراً على مدى العقدين المقبلين، لا سيما في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، مع زيادة التوقعات، والعوامل الديموغرافية، والتنوع الاقتصادي.

كما أوضح أن اضطرابات "الربيع العربي" قد أدت إلى تغيير بعض الافتراضات السابقة بأن القطاع الخاص سيكون القوة الرائدة للتغيير الاقتصادي، إلى فرضية تقوم على تدخل حكومي أكثر استدامة في دول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وأن هذا سوف يدفع حكومات دول مجلس التعاون إلى اتخاذ خيارات مؤلمة بين العقلانية الاقتصادية والسياسية في سياساتها المحلية حيال الطاقة، واكمل بأنه يتعين على دول مجلس التعاون أن تتحدى مجموعة القواعد القائمة المتعلقة بكيفية إدارة برامجها الخاصة بالطاقة المحلية، سواء كانت تتعلق بالنفط أو الغاز أو الطاقة المتجددة أو النووية، ووضع خطة لتحقيق اكتفاء بالطاقة وشبكة إمدادات أكثر فاعلية بين دول مجلس التعاون.

وأشار الى ان الحكومات الخليجية تواجه استنزاف للموارد الوطنية، مبينا ان هذه الحكومات تدعم الطاقة بنسبة 10 % من الدخل القومي وهذا لا يحدث في أي بلد في العالم.. وشدد على ضرورة ان تقوم الدول الخليجية بدعم القطاع الخاص حتى لا يبتلع القطاع العام.. ودعا د. الرمادي الدول الخليجية الى التفكير في الطاقة البديلة نظرا لأن الطاقة الغاز في طريقه للنقصان.. وتحدث عن تعاون الدول الخليجية في مجال الطاقة، مشيرا الى ان الكويت تقوم باستيراد الغاز من روسيا وكان الاجدى ان تستورده من دولة خليجية.

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور الرمادي يحمل درجتي البكالوريوس والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في التنمية الاقتصادية من جامعة غلاسكو بالمملكة المتحدة. وهو زميل معهد تشارترد للمصرفيين (المملكة المتحدة) وعضو رابطة دراسات الشرق الأوسط البريطانية وسبق له العمل في قطر في عدة مؤسسات في القطاعين العام والخاص.

وتناول التحديات الخاصة التي تواجه دول الخليج لتوفير الغاز وقال إن خمس دول خليجية تستهلك الغاز محليا باستثناء قطر التي تصدره الى الخارج..

ودعا الى ضرورة ان تقوم الدول بعمل مشروعات للطاقة المتجددة على نحو ما حدث في مدينة "مصدر" في أبوظبي، وأكد ان مدن الطاقة المتجددة اهم من عائدات البترول الا انه قال ان مشكلة الطاقة المتجددة أنها عالية الثمن.. وقال على الدول الخليجية ان تبحث عن الطاقة.

والمعروف ان جامعة قطر تحتضن الجامعة اليوم أكثر من 13000 طالب وطالبة وتبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة واحد لكل 13 طالباً مما أسهم في جعل الجامعة تقف منارة للتعليم العالي والتميز الأكاديمي. تضم الجامعة سبع كليات هي: الآداب والعلوم، الإدارة والاقتصاد، التربية، الهندسة، القانون، الصيدلة، والشريعة والدراسات الإسلامية.

ومع طرح برنامج علوم الرياضة الجديد تقف جامعة قطر كشريك رئيسي مع الدولة في التحضير والإعداد لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.